< في ظاهرة تعكس مستوى الانحطاط الذي وصل اليه الحاقدون على المؤتمر الشعبي العام وأعضائه وافتقادهم للشجاعة وقوة الحجة والمنطق ما يجعلهم يلجأون لأساليب ساقطة، ومن ذلك إقدام عناصر حزبية حاقدة على إرسال تهديدات للقيادية المؤتمرية فاطمة محمد عمر المظفري-مسؤولة النشاط النسوي بفرع مديرية البيضاء الدائرة (٢٠).. عبر التلفون.. وكون أرقام الهاتف التي تتلقى منها التهديدات تتبع شركتي (ام. تي. ان) وسبأفون.. فإن مسؤولي الشركتين مطالبون بعدم تحويل خدمتهم الى وسيلة ارهاب وازعاج..واستهداف لحياة المواطنين.. أو لتصفية حسابات. ونظراً لتزايد التهديدات التي تتلقاها القيادية المؤتمرية فاطمة المظفري فقد اضطرت الى تقديم

بلاغ الى إدارة البحث الجنائي في البيضاء ضد صاحب ارقام الهاتف (٧٣٨١٥٥٨٨٧) وكذلك رقم (٧١٥٥٨٧) وكذلك رقم (٧١٥٩٨٧) بعد أن ظلت عدة أشهر تتحمل كل ما يصلها من رسائل تهديد وإطلاق تهم كاذبة.. ترى ما دور الشركتين إزاء هذه الاساليب المجرمة.. وهل ستظل تبحث فقط عن الارباح دون أن تضع ضوابط رادعة توقف أذى أمثال هؤلاء؟ وبحكم تزايد الشكاوى المماثلة من المواطنين والمواطنات.. فإن على وزارة الاتصالات ممثلة بالدكتور احمد عبيد بن دغر ان تقوم بدورها ومخاطبة الشركتين لوضع حدر لهذه الفوضى وتعويض المذكورة. المشاق الاثنين : 31 / 12 / 2012م الموافق :18 / صفر / 434أهـ العدد: (1642)

سبأفون و(إم تي إن) تهددان قيادية مؤتمرية

فضحته أوقاف صنعاء..

# أكاديمي يسعى للسطوعلى 500 لبنة

اكد مدير أوقاف محافظة صنعاء صالح خميس ان المكتب أحال عام 2012م عدد من قضايا السطو والتنوب والاعتداء والمحتاكات المتناد السطو والتنوب والاعتداء والمحتاكات المتناد المت السطو والتزوير والاعتداء على ممتلكات الوقف ,الى النيابة العامة والقضاء للنظر فيها, تشمل قضايا سطو على أراضي الأوقاف ومقاضاة ممتنعين عن سداد إيجارات وحقوق الأوقاف، إلى جانب قضايا البسط أراضي الأوقافُ دون مسوغ قانوني وتزوير بصائر ومخالفات أخرى.. مؤكدا ان اموال الاوقاف بحاجة الى انشّاء محكمة خاصة وشرطة قضاّئية خاصة..ولفت خميس الى تنامى ظاهرة السطو والاعتداء على أملاك الوقف والتي باتت ,عملية ممنهجة تمارسها عصابات وأشخاص متّنفذين منعدمي الضمير .. واتهم مدير مكتب الآوقاف بمحافظة صنعاء عدد من الموظفين في أجهزة الدولة والقضاء بالتواطؤ مع بعض النافذين لتسهيل الاستيلاء والبسط على أراضي وممتلكاتُ الأوقاف..

صنعاء بليغ الحطابي

وأشار خميس الى مجموعة من العوامل والاسباب التي تزيد من طمع المعتدين على ممتلكات الاوقاف والتي من اهمها عدم وجود ضبطية أمنية بيد الاوقاف لحماية ممتلكاتِ الوقف والواقفين وأيـضـا اسـتـمـرار التداخل الإدارى بين المحافظة وأمانة العاصمة ما يسهل استمرار

السطو بمسميات مختلفة، لافتا الي صعوبة الإشراف على القائمين على أموال الأوقاف كونهم يعملون بنسبة العمال وليسوا موظفین رسمیین وتم تعیینهم من قبل المشائخ والأعيان في القرى.. وقيام الأمناء بالمكاتبة في أموال الأوقاف دون الرجوع إلى الأوقاف وعدم التوضيح للمشتري كم المبالغ التي عليه بمستوجب ومنها للأوقاف ويوهمون الناس بأن عليهم مبالغ زهيدة، وعندما يأتي المشتري. يفاجأ بأن مستحقات الأوقاف بماذونية تعادل ما يقابل الشقيُّة للأجير، الأمر الذي يجعل المشتري يعتقد أن شراءه أصبحت مقاربة لسعر الحر مما يجعل الناس يهربون من المعاملة لـدي مكتب الأوقاف نتيجة لهذا التغرير من قبل الأجراء بالمساعدة مع الأمناء..

وفيما يتعلق بالقضايا التي لاتــزال في المحاكم منذ سنوات وأسباب التراكم لها على الرغم من انها من قضايا الفساد والافساد في الارض, قال صالح خميس الأسباب كثيرة وأهمها التطويل في إجراءات التقاضي حيث يشجع ذلك الكثير منّ الطامعين في المّماطلة ومحاولة مفاوضة الأوقاف والإعتقاد بسهولة الإستيلاء على أراضي الوقف، فيما البعض الأخر يعتبر أراضي الأوقاف بمثابة هبة ومن حقه أن يكون له ولاية عليها أو يسيطر عليها ويستهين بأحكام القضاء التى يتعثر تنفيذ الكثير منها،. .ونحن لدينا إدارة قانونية ومحامون يتقاضون مع الأطراف المتنازعة

القضاء، ونأمل من الجهات القضائية التعاون بشكل أفضل وأن تجعل قضايا الأوقاف

ذات أولوية وتنظر فِيها بصورة مستعجلة.... كما ان لدينا كثيرا من الاحكام القضائية الصادرة بشكل نهائي او ابتدائي لم نستطع تنفيذها الى اليوم لضعف التعاون فيما بين الجهات الضبطية ومواجهة عصابات لها إرتباطات ببعض الجهات والنافذين ، وكذلك الوضع الذي كان عليه قانون الاوقاف والذي كان يفتقر لكثير من الضوابط والإجراءات الجزائية، والتي تم تضمينها في القانون الجديد والـذي نعول عليه تحقيق الكثير عند تطبيقة، وبالتالى تبرز الحاجة إلى إنشاء محكمة خاصة وشرطة قضائية خاصة بالأوقاف لكي نحمى حقوق الأوقاف الشاسعة على مستوى الجمهورية» ..

### ناهب بدرجة أكاديمية..

وفيما يتعلق بحقيقة ما نشرته بعض الصحف والمواقع الاخبارية عن قضية فساد بينه وبين رئيس قطاع الذمة المالية بهيئة مكافحة الفساد الدكتور محمد المطرى والتى كثر الحديث مؤخرا قال خميس مديرا وفاق صنعاء ان كل ماقيل عار عن الصحة وكلام كاذب ويفتقد للمصداقية ..وأتحدى المدعى الصوفى او من له صلة بتلك القضية

المرفوعة أمام النيابة العامة منذالعام الماضي ٢٠١١م ,ان ياتي بالوثائق والدلائل التى تؤكد مصداقيته ,غير مااعتمد عليه واستند اليه الصحفي والكاتب والتي هي عبارة عن شكوي صادرة بالمتهم الاكاديمي الصوفى الذي رفض أوامر النيابة بالحضور للتحقيقُ في القضية ويتهرب اعتقادا منه ان المماطلة والتحايل واضاعة القضية سيتيح له تنفیذ مخطط بسطه علی نحو (۰۰۰)

من أرض الاوقاف الواقعة في مراهق الاوقـاف المسماه «المركع» الكائنة في قرمان مديرية بني مطرر..وايضا الىّ جانب الشكوى تلك أيضا توكيلات للمرافعة والمدافعة عن أملاك الوقف ومسودة الاوقاف ..الي جانب بصائر شراء مز عومة, بأنها أرض حر وليست وقف ..كما ان هذا المتهم سبق وان اعترف بخط یده بهذا التزوير في محررات ووثائق 🚗 ج الوقف في احدى البصائر ك بل أن كل الوثائق تدل ان المدعو الصوفي محال الى النيابة بتهمة السطو على اراضي الوقف والمطلوب

ويقول مدير أوقاف صنعاء صالح خميس :للأسف انه لازال هناك بعض الموظفين في السلطة القضائية يعملون على التدليس وخّيانة امانتهم بدعم ومساندة أمثال هؤلاء النهابة والمعتدين

تسليم نفسه بدلا من التهرب...

موضحا بأنه على إثر ذلك تم إحالة القضية الى قسم شرطة حدة وبعدها الى نيابة جنوب غرب وإحالة المتهم للتحقيق معه في تلك الجرائم وعند شعور المتهم بخطر النيابة العامة وأنه سوف يحاكم في تلك الجرائم ولا مفر من ذلك لجأ الى الصحآفة بتلك المزاعم الكاذبة للتغرير والتضليل بها، بقصد النكاية والكيد والتشهير بالموظفين الذين وقفوا له بالمرصاد عن طريق القضاء

وأكد مدير مكتب إلأوقاف بمحافظة صنعاء أن مكتبه مفتوحا لاستقبال أي صحفي أو صحيفة أو وسيلة إعلامية لتّزويدهمّ بالمعلومات التامة عن قضايا الأوقاف او أية مسألة تتعلق بالأوقاف والإجابة عن أية أسئلة أو استفسارات تتعلق بالقضايا التي تهم الاوقاف وتخدم مصالحه ولن نرضى بأي شكل من الاشكال بأن يكون موظف الاوقاف صغيرا كان أم كبيرا عرضة للمزايدة والضغط

والتأثير عليه أو الإساءة إليه أو التشهير به.

## موظفو محطة الكهرباء برأس كثيب يهددون بوقف عمل المحطة



#### كتب/ أحمد الكاف

< بدأ عمال وموظفو محطة توليد الكهرباء برأس كثيب بتنفيذ إضراب عن العمل بدءا من يوم أمس ولمدة ثلاثة أيام عدا عمال التشغيل فقط حرصا على توفير الطاقة الكهربائية

وتجمع صباح أملس علدد كبير من العمال والموظفين أمام بوابة المحطة رافعين اللافتات المعبرة عن معاناتهم ومطالبهم الحقوقية المشروعة.

وذكر عدد من العمال والموظفين لـ«الميثاق» أن مطالبهم تتضمن صرف حافز شهري أسوة بزملائهم في الإدارة العامة وبدل إنتاج بخاري وكّذا بدل مناطق نائية وبدل سكنّ للعمال لمن لم يحصلوا على سكن أسوة بزملائهم وتثبيت العمال الجدد واعتماد الأجر الاضافي ورفع مستحقات بند الرعاية الصحية اضافة الى استقلالية ميزانية المحطات البخارية والغازية.

وهدد عمال وموظفو المجطة بإيقاف العمل كليا بدءا من ١/١/٢٠١٣م ولمدة ثلاثة أيام بما فيها أقسام الصيانة والتشغيل مع التصعيد التدريجي بالنسبة للأحمال وحتى إيقاف المحطة نهائيا في حال عدم الاستجابة لمطالبهم الحقوقية المشروعة.

وكان بيان صادر عن اللجان النقابية لمحطات رأس كثيب والمخاء ومأرب والحسوة.

الى ذلك أبدى المهندس طه حميد سلام -مدير عام محطة توليد الكهرباء برأس كثيب تفهمه لمطالب العمال والموظفين.

موضحا أنه تم إبلاغ المدير العام للمؤسسة والذي وعد بحل المشكلة، وفى تصريح خص به صحيفة «الميثاق» أكد أن المحطة تعمل فى ظل ظروف صعبة نتيجة لقدمها حيَّثُ أنشئت عـام ١٩٨٢م كأول محطة بخارية في بلادنا وانتهاء عمرها الافتراضي بعد ٣ عقود من العمل وتعانى من تكرار الاعطال. وتشمل خمس وحدات انتاجية تنتج

كل منها ٣٠ ميجا بطاقة اجمالية تصل الی ۱۵۰ میجاوات وتنتج اليوم ١٠٢ ميجا فقط بعد خروج الوحدة الاولى عن العمل نظرا لخلل

مشيرا الى أن إدارة الصيانة تبذل قصاري جهدها من أجل مواصلةٍ التشغيل كما تبذل الإدارة جهودا كبيرة لمتابعة إعادة تشغيل الوحدة

مبينا الى أن قضيتها مطروحة أمام اللحنة العليا للمناقصات وأرست المناقصة على شركة تركية إقرارها سيتم إبــرام العقد مـع الشركة

## فارس السقاف أمام القضاء بتهمة الانتحال!!

< وصلت الي الصحيفة وثائق تتهم الدكتور فارس السقاف بالتورط بنهب ممتلكات ثمينة من «فيلا» ورثـــةالـمـرحـوم عبدالله عبدالحبيب المنصوب الواقعة في شارع الكمب-محافظة تعز..

وأفادت الوثائق المنظورة لدى نيابة شرق تعز أن فـارس السقاف انتقل مع اسرته الــى تـعـز منتصف عام ۲۰۱۱م نتیجة لـلأحـداث الأمنيـة التى شهدتها أمانة العاصمة خلال الأزمـة للاقامة في فيلا والد زوجتة المرحوم عبدالله المنصوب مؤقتا الى حين استقرار الوضع

في العاصمة.. وقبل رجوعه الى صنعاء تفاجأ أبناء عبدالله المنصوب بأن صهرهم فارس السقاف قام بانتحال صفة المالك الشرعى للفيلا وأجرها لإحدى المنظمات الدولية المعنية برعاية حقوق الانسان واستلام أربعة

المنظمة كمبلغ مقدم من الايجاز واستحواذه كما استغل فارس على احمد السقاف وثلاثة أشخاص بجانبه

«رجــل وامــرأتــان» سفر زوجة المرحوم عبدالله المنصوب الى مصر وقام بفتح الدور الأول من الفيلا والتى تسكن فيه المذكورة المقتنيات الخاصة

بالمرحوم عبدالله المنصوب والمتمثلة بسلاحه الشخصى عبارة عن أربع قطع سلاح منها اثنان نوع آلي روسي رقم ۱۱ وجيتري وبندقية كندا.. بالاضافة الى «۳» جنابی یقدر ثمن كل واحدة ثلاثة ملايين

ريال يمنى.. ومقتنيات أخرى ووثائق مهمة خاصة بالمرحوم.

وقد وجهت النيابة الأجهزة المعنية بتاريخ ۲۲-۱۲-۲۱م باتخاذ الاجراءات القانونية وجمع الاستدلالات.. وقد استدعى قسم الجحملية فارس السقاف

قصة واقعية.. لكنها تشبه قصص الخيال التي لا يمكن أن يصدقها العقل البشري آلاف ومائتن دولار من اليوم.. لكون قصص الخيال صارت تتحدث عن مخلوفات فضائية أو أخطاء جينية. غير أن القصة المأساوية لمدرسات مدرسة فاطمة

الزهراء بمديرية صرواح محافظة مأرب بأحداثها المحزنة والمثيرة للدهشة لم تنته بعد ويبدو أنها ستكون مسلسلاً مكسيكياً أو بدون نهاية.

لكن حتى الآن نحن أمام بداية هذه التراجيديا والتى مازالت فصولها متوقفة على ست مدرسات في نفس المدرسة بصرواح ولكن بقدرة قادر امتدت الى العاصمة صنعاء وأصبح الزميل الصحفى رشاد الشرعبى مشروع ضحية للشيخ جعبل طعيمان الذي تتولى ابنته ادارة مدرسة فاطمة الزهراء بصرواح محافظة مأرب واضطهدت ونكلت بأربع مدرسات في استغلال

سيئ للوظيفة العامة. المدرسات الست: فاطمة سعيد، وفاطمة منصور، وأمة الرحمن صلاح، ونهلة سعيد،

وإلهام حسان، ونوال سلطان في شكوى رفعنها الى الاستاذ عبدالرزاق يحيى الأشول- وزير التربية والتعليم - جاء

«أتقدم إليكم وكلي رجاء بأن تتفهموا مشكلتنا التي تنص على أننا ست مدرسات كنا نعمل في مدرسة فاطمة الزهراء بصرواح وكنا نعانى من انتهاكات وتعسفات ومنها ما يلى: ١- الشتم والسبّ من قبل مديرة المدرسة والتي هيّ بنت

٢- منعنا من التوقيع في حافظة الدوام.

٣- رفع غياب بنا ونحن مداومات.

٤- تحريض الطالبات على المدرسات.

٥- تنجيح بعض الطالبات واستخدام نظام البدائل. ٦- التهجم علينا في السكن الذي نعيش به من قبل المديرة مشيرة جعبل.

وأوضحت الشكوى: لقد قمنا بتقديم مشكلتنا الى مدير التربية أحمد بن سعد والذي قام بنقلنا الى المجمع وتفهمه المشكلة، وقام الشيخ بحجز أثاثنا من ملابس وصور والكترونيات تحت

e assist of the merting of son chimolic pions The state of the s A comprese to the second sin من دهند داشتا کا هن مالای مراقب المساورة والمساورة المساورة المس يف لذا زماس موكار والله ير إناهه مرافق لو من عند عادد العالم والديد الدي من مدا مداسم (عل مده أعلى عند إعاد كروان الدي الديمة المرافقة

جبروت المشيخة

حيث وأنك قد كتبت توجيها الى صرواح ونحن في ذمتك حيث انك استمعت الى طرف واحد ولم تستمع الى الطرف الآخر، وأملنا فيكم كبير بعدم التوجيه الى صرواح وبعدم اعادتنا الى صرواح حيث ونحن رافضات العودة الى الظلم والتعسف وجبروت المشيّخة وتثبيتنا في مقر عملنا الحالي. وتقبلوا خالص التحية والتقدير..

وُفي نفس الوثيقة -الشكوي- هناك توجيه جاء نصه «تحرّر رسالة الى مكتب مـأرِب.. بتعويض المديرية من اعتماد التوظيف».. طبعاً.. القصة كانت قد بدأت بالمحافظة وفيها شكت المدرسات وبمرارة في مذكرة الي مدير عام مكتب التربية بالمحافظة مما يعانينه ويكابدنه من مشاكل داخل المدرسة .. ليس فيما يتعلق بتسريب الاختبارات وتغيير الدرجات وأخذ الرسوم والسب والشتم فحسب.. بل ان مديرة المدرسة تزعم أنهن موظفات لديها

ولدى أبيها.. يقصدن الشيخ جعبل طعيمان.

شكاوى مدرسات مدرسة فاطمة الزهراء بصرواح يمتد أنينها إلى الصحافة ووفقا للشكوى فقد طالبن مدير مكتب التربية التدخل والنظر في المشكلة والضبط لها حيث انهن يعانين منها لمدة خمس سنوات.. كما طالبن بـإعـادة توزيعهن الـى أيـة مدرسة بمحافظة مأرب.

وتتواصل الحكاية ليس في إنصاف المعلمات ولكن في نقلهن وتأكيد حقيقة ان المدرسة وكل من يعمل فيها لابد أن يخضعوا للشيخ وابنته مديرة المدرسة. هذه هي الدولة المدنية الحديثة التي

شغلونا بها ليلا ونهارا..

والتطور الجديد في القضية أن الزميل الصحفي رشاد الشرعبي قام بكتابة مقالين عن تداعيات القضية.. وبسرعة أصبح يقف وجها لوجه أمام الشيخ جعبل طعيمان -عضو مجلس النواب، وقد ذكر في صفحته على الفيسبوك في رسالة شكوى الى نقيب الصحفيين أنه تلقى تهديدا مرتين

من قبل عضو مجلس النواب عن إحدى

دوائر محافظة مأرب جراء نشر مقالين حول القضِية، وأنه في يوم الاربعاء ٢٦ ديسمبر ٢٠١٢م تلقى اتصالاً ثالثاً مَن قبلَّ جعبل طعيمان وذكر: أنه يصر على زيارتي في منزلي ويريد معرفة عنوانه، وقال: إنه لابد أن أبرز له ما لدَّى منَّ وثائقٌ بشأن ما كتبت أو سيقوم بتأديبي وذكر بالنص: إن مَن ْ لم يربه أهله يربوه الناس.. وأشار الى أنه لم يجرؤ صحفى من قبل على الكتابة عنه سوى صحيفة «العمال» الذين أدُّ بهم على ما كتبوه ، وأكد أنه لن يرد كحق له كفله قانِون الصحافة، ولن يلجأ للقضاء لأنه هو القضاء بنفسه.. مشددا على ضرورة أن أعتذر له أنا وضحايا عنجهيته الـ«٦» المعلمات كما جاء في نص البلاغ

الى نقيب الصحفيين. بالتأكيد أصدرت النقابة بياناً حذرت ونددت فيه كالعادة وبعد

وحتى الآن ماتزال القصة بدون نهاية، ويجب على الزميل الصحفى رشاد الشرعبى والمدرسات الست أن يقوموا بالاعتذار للشيخ جعبل طعِيمان ما لم فإنه سيتم تربيتهم، فهو القضاء والقانون.. وايضا أحد صناع الدولة المدنية الحديثة!!